عكسوا فيها متطلبات المواطنين الملحة

أكاديميون يرسمون خارطة طريق للحكومة الجديدة

{ تواجه الحكومة الجديدة برئاسة الأستاذ محمد سالم باسندوة العديد من التحديات الماثلة جراء الأوضاع التي شهدتها البلاد طوال الفترة الماضية، وهو ما يجعل برنامج عملها محط أنظار الجميع.

«الثورة» التقت عدداً من الأكاديميين وناقشت معهم برنامج الحكومة في ضوء تطلعات الناس وأولوياتهم التي أكد الأكاديميون على أهمية وضع تلك الأولويات على رأس سلّم برنامج الحكومة ومهامها الأساسية، فكانت الحصيلة التالية :

تحقيق/صفوان الفائشي

د . الميتمي :

خمسة مليارات دولار عاجلة من المانحين ستجنب اليمن خطر الانهيار الاقتصادي

بداية يؤكد الدكتور والخبير الاقتصادي محمد الميتمي أن الحكومة الحالية حكومة ائتلاف وينبغي على جميع الأطراف أن تعمل على إنجاح برنامج الحكومة القادم، لأن اليمن لم تعد تحتمل فشل الحكومة في المستقبل القريب، لأن الوضع الاقتصادي بلغ ذروته من الخطورة ولم يعد يحتمل هو أيضاً انهيارا بسبب سوء الأداء أو بسبب المناكفات السياسية داخل بنية الحكومة، مشيراً إلى أن أي إعاقة أو تعطيل لدور الحكومة يمثل في واقع الأمر دفعاً للمجتمع نحو الانهيار الاقتصادي التام، وبالتالي يتحمل الطرف المسؤول عن تعطيل مسار عمل الحكومة الائتلافية كامل المسؤولية أمام الله وأمام التاريخ وأمام مجتمعه وأمام المجتمع الدولي.

دعم الخارج

وفي قراءته لتصريح رئيس الوزراء الذي أعلن فيه أنه سيتوجه إلى أصدقاء اليمن وإلى جيرانه أولاً لطلب الدعم والمساعدة حتى تستطيع الحكومة القيام بمهامها، وعما إذا كان هذا مؤشراً على إخفاق الحكومة وعدم قدرتها على النهوض بالواقع المتردي الذي تعيشه البلاد، وذلك لرفعها شعار الاعتماد على الخارج منذ البداية، قال أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء : هذه الرؤية قد تكون صائبة على المدى المتوسط والطويل، وأنه ينبغي على اليمن أن تعمل التنمية وفقاً لآليتها الاقتصادية الداخلية، لكن على المدى القصير فإن الفترة الماضية وما شهدته اليمن خلالها قد خفضت منابع الموارد المالية المتاحة لليمن إلى حد كبير، وبلغ العجز في الموازنة مستوى لم تبلغه اليمن من قبل إلا قبيل حرب صيف ١٩٩٤م، وبناءً على هذه المعطيات المخيفة التي أصيب بها الاقتصاد اليمني فإنه وعلى المدى القصير وما يعرف في علم الاقتصاد «مقاربات المدى القصير»، لا بد من الدعم الخارجي للحكومة حتى تتمكن من إنجاز المهام الاقتصادية، وأبرز هذه المهام «مهام الأجل القصير»، أو ما يمكن أن نطلق عليه «المهام الكبرى في الأجل القصير» خلال الأشهر التسعة أو السنة الأولى، تلك المهام والأولويات هي كالتالي : اعتماد أهم الخدمات الضرورية للمواطن اليمني إلى الحالة التي كانت عليها قبل ٢٠١١م، ولا نستطيع أن نقول إعادتها إلى حالتها الطبيعية، لأنها لم تكن طبيعية أصلاً، وتتمثل في إعادة التيار الكهربائي، الذي طالت أضرار انقطاعه حياة المواطنين بشكل مباشر، سواءً حياتهم الذاتية أو حياتهم الاقتصادية، وطالت أيضاً حياة المؤسسات الحيوية كالمستشفيات والمعاهد الصحية ويتم توفيرها للمواطن، لكننا نعلم أن هذه الخدمات بحاجة إلى موارد مالية ومطلوبة بصورة عاجلة، كون الموارد المالية التي كانت تحوزها بلادنا استنفدت خلال الفترة الماضية في الصراعات المختلفة، بل وتم تجفيف منابع الموارد المالية.

ومن أولويات الحكومة أيضاً إعادة بعض الأشياء كتوفير فرص عمل للشباب، مع عدم إغفال قدرة الحكومة على تشغيل كل العاطلين عن العمل الذين يبلغون مئات الآلاف في مختلف أرجاء الجمهورية، لكن البدء ببرنامج عاجل لتشغيل الحالات الضرورية القصوى من العاطلين والشباب تحديداً من شأنه أن يُعطي إشارة أمل أن هذه الحكومة جاءت لتعمل من أجلهم خلال المرحلة القادمة.

إعادة إعمار

ومن الأولويات التي يرى الدكتور الميتمي على الحكومة الاهتمام بها ضمن برنامج عملها إعادة إعمار وترميم وإصلاح البنى الأساسية من طرقات ومؤسسات حكومية وغيرها من المنشآت التي تعرضت للسلب أو التدمير فهذه ومثيلاتها من المصالح الحيوية يجب إعادتها إلى حالتها الطبيعية.

لذا فإنه وأمام التحديات العاجلة التي تواجهها الحكومة كان من الطبيعي أن تقوم الحكومة ممثلة برئيس وزرائها بدعوة أصدقاء اليمن وجيرانها لمد يد العون والمساعدة لمواجهة تحديات الأجل القصير على اعتبار أن الحكومة ليس لديها الموارد الكافية التي تمكنها من القيام بمهام المرحلة على المدى القصير.

المدى القصير

لكن الدكتور الميتمي الذي رأى في لجوء الحكومة إلى طلب الدعم والمساندة من الأصدقاء والأشقاء سلوكاً مبرراً على المدى القصير، يؤكد بأن ذلك السلوك الذي انتهجته الحكومة أو أعلنت عنه، لن يكون مقبولاً منها على المدى المتوسط والطويل، بل لا بد أن تكون هناك استراتيجية جديدة من شأن هذه الاستراتيجية أن تعزز النمو الاقتصادي والنمو القائم على الموارد الذاتية.

برنامج الحكومة

وبحسب الميتمي فإنه من المبكر جداً انتقاد أداء حكومة الوفاق الوطني أو الحكم على برنامجها أو آليتها للعمل، إذ من المعلوم للجميع أن الآليات التي تعمل بها مختلف حكومات العالم لا تأتي إلا بعد إقرار البرلمان لبرنامج الحكومة وآليتها التنفيذية، وفي حالتنا الراهنة لم يعلن عن برنامج الحكومة بعد إذ لا زلنا في طور وضع البرنامج من قبل المؤسسات والوزارات الذي ستعمل كل وزارة بموجبه، ومن ثم تعرض كل تلك البرامج على مجلس الوزراء في انعقاده الأول أو الثاني، ومن ثم يعمل المجلس على إخراج تلك البرامج في صورة برنامج كامل يتضمن رؤية المجلس وآلياته التي سيعمل من خلالها على معالجة مختلف الأوضاع، يقدم ذلك إلى البرلمان، كي يقره، ومن ثم يبدأ التنفيذ، وليس كما يعتقد البعض أن رئيس الوزراء بمفرده هو من يقوم بوضع برنامج الحكومة، بل أعضاء الحكومة كلٍ في تخصصه وكل في مؤسسته يضع تصوراً عاجلاً للمهام التي ينبغي على كل وزارة أن تقوم خلال الفترة قصيرة الأجل بتنفيذها.

وبالتالي لا نستطيع في الوقت الراهن أن نحكم على برنامج الحكومة، بل ننتظر حتى تقدم الحكومة برنامجها إلى البرلمان، ومن ثم نقيم ذلك البرنامج، وهل نسانده أم لا، وكذلك حكمنا عليه بالقوة والضعف.

مساعدات عاجلة

وقدر الدكتور محمد الميتمي – أن اليمن يحتاج إلى مساعدات ملحة وعاجلة تبلغ خمسة مليارات دولار على الأقل على مدى عام يتجه معظمها لتمويل ميزانية الحكومة.

وكشف في هذا السياق عن تشكيل فريق أطلق عليه مجموعة الاقتصاديين الاسشاريين اليمنيين، وهم اقتصاديون محترفون وتتمثل مهمتهم الأساسية في إيجاد رؤية اقتصادية محترفة، وتقديمها لصناع القرار لما من شأنه مساعدة اليمن وإخراجه من نكبته.

ومن النتائج والرؤى التي توصل إليها هذا الفريق كما يفيد الميتمي ويقترحها كأحد الحلول هو البحث عن «موارد غير تقليدية» ومن بين هذه الموارد ما يطلق عليه بـ «حقن الموازنة» عن طريق المساعدات الخارجية.

ولفت الميتمي إلى أن هناك أطرافاً إقليمية التزمت بذلك، وهي أطراف اشتركت في معالجة الأزمة اليمنية وتدرك أن اليمن بحاجة إلى مساعدات لرفد الموازنة العامة للدولة التي تعاني من عجز يتراوح ما بين١٢ (١٧- ٪)، ويعد عجزاً كبيراً – على حد الميتمي – إذ لا يمكن مواجهته بالطرق الاعتيادية كفرض الضرائب أو الآليات الطبيعية الأخرى لتمويل الموازنة العامة، كما لا يمكن مواجهته عبر ما يعرف بـ «التمويل التضخمي» من خلال ضخ مزيد من النقود «طباعة مزيد من العملة»، لأنه إذا ما تم اللجوء إلى هذه الوسيلة فإنها ستجر على اليمن مشكلة كبرى، كون المواطن اليمني يعاني بما يكفي جراء ارتفاع الأسعار وانهيار القيمة الشرائية للريال اليمني، لذا كان لا بد من البحث عن طريقة أخرى وهي المساعدات الخارجية.

دعم الموازنة

ويقدر أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، حجم هذه المساعدات التي يشترط أن تكون عاجلة بثلاثة مليارات دولار، يذهب هذا المبلغ كاملاً إلى ميزانية الحكومة كي تستطيع مواجهة عجز الموازنة وتتمكن من دفع رواتب الموظفين في كافة قطاعات الدولة، وكذا لكي تعيد الحياة الطبيعية إلى أهم المرافق الأساسية التي تقدم الخدمات الضرورية للناس، كالتعليم، والمياه، والكهرباء، والصحة، والأمن، أما المليارات الأخيران، اللذان جرى الحديث عنهما بشكل منفصل مع المانحين غير التقليديين، فيتم توجيههما لتعزيز وتطوير وإعادة هيكلة القطاع الخاص، ذلك أن عشرات الآلاف من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص أعلنت إفلاسها، وكانت تشغّل مئات الآلاف من الناس، ولكي تستعيد حياتها الطبيعية يجب أن تكون هناك مساعدة عاجلة، ومن المجالات التي يجب أن تشملها المليارى دورلار المخصصان لتطوير وتعزيز وإعادة هيكلة القطاع الخاص إنشاء برنامج خاص بالفقراء الذين أنهكتهم الأزمة وأودعتهم في خانة المناطق المحظورة في الفقر وهي المجاعة إلى جانب دعم برامج التدريب والتأهيل للشباب اليمني وذلك حتى يكون مؤهلاً وقادراً على ممارسة الأعمال المتاحة والمتوفرة سواء في الأسواق المحلية أو الأسواق الإقليمية ودول مجلس التعاون ومن هنا تأتي أهمية توفير خمسة مليارات دولار للحكومة الائتلافية.

إنعاش الاقتصاد

■ وفي تعليقه على قيام حكومات بعض دول الجوار والدول الشقيقة برفع أجور ومرتبات موظفيها وتحديد الحد الأدنى للأجور بـ«٤٠٠» دولار كما فعلت حكومة لبنان مؤخراً ومطالبة بعض موظفي القطاع العام في بلادنا بخطوات مماثلة في ظل ارتفاع الأسعار المتصاعد قال الدكتور محمد الميتمي: جميعنا يعلم أن الاقتصاد اليمني وعلى امتداد السنوات الأخيرة دخل ما يطلق عليه بـ » المنطقة الخطرة في الأزمة« أو الاتجاه نحو الإفلاس الاقتصادي ولذا كان انعقاد مؤتمر المانحين في لندن عام٢٠٠٦م بهدف محاولة تجنيب اليمن كارثة الإفلاس الاقتصادي يعني أن اليمن كانت قبل ما يعرف بـ«الربيع العربي» في حالة خطرة أصلاً وزادت الأوضاع التي شهدتها اليمن على مدارات عشرة أشهر من الحالة المعيشية والاقتصادية للسكان.

بينما الوضع في لبنان أو غيرها وضع يختلف تماماً عما نحن عليه هنا في اليمن فالحياة هناك مستقرة إلى حد ما سياسياً وكذلك الاقتصاد تتدفق فيه شرايين العملية الاقتصادية بشكل طبيعي وبالتالي لا وجه للمقارنة بين الوضع اللبناني ووضعنا في اليمن إذ أن كل الأعمدة الاقتصادية في اليمن وكل شرايين الحياة الاقتصادية في اليمن تكاد تكون تقطعت، وعليه فإن موضوع التدخل والمساندة الخارجية في هذه المرحلة ليس مجرد أمر ضروري وحيوي ولكنه أشبه بوضع إدخال المريض إلى غرفة الإنعاش ، وحقنه حتى لا يفارق الحياة وحالتنا الاقتصادية في هذه المرحلة أشبه بحالة مريض غرفة الإنعاش تلك، كما أننا بحاجة إلى مرحلة التثبيت الاقتصادي إلى جانب مسألة حيوية كبرى ألا وهي توفير الأمن.

خسائر فادحة

■ ونوه الميتمي إلى مدى احتياجنا في اليمن أن يستعيد الاقتصاد اليمني عافيته ما قبل الكارثة ومن الأهمية بمكان أن تتوفر تلك الموارد التي أشرنا إليها «الخمسة مليارات دولار» حتى لا تحل الكارثة بشكل أكثر دماراً، فقد بلغ حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد اليمني بالنظر إلى ثلث الناتج القومي «المحلي الإجمالي» قد خسر ثلث قيمته، وإذا تم ترجمة ذلك إلى أرقام فإنه يعادل« ١٢-١١ »مليار دولار خسرها الاقتصاد اليمني خلال الـ« ١١ »شهراً الماضية وهي مبالغ ضخمة جداً ولا يمكن الإتيان بها من الخارج.

مساندة مجتمعية

■ ودعا الميتمي في ختام حديثه لـ «الثورة» كافة أطراف المجتمع اليمني وخصوصاً الفاعلين الاجتماعيين إلى مساندة الحكومة وبرنامجها الذي تمثل مساندته منفذاً للسير قدماً للخروج بالبلد من أزمته الاقتصادية التي دمرت الجميع وألحقت أضراراً فادحة بالمجتمع وباقتصاده وبآلية عمله وبمستقبله.

التعاون مع الحكومة

■ من جانبه أشار خبير الاقتصاد الدكتور محمد جبران – إلى أن اليمن تعودت على الحكومات التوافقية والتي يغلب عليها المناكفات والانقسامات، وعدم تنفيذ تعليمات الطرف الآخر، وفي حال بدت تلك المخاوف والإشكالات السابقة هي السمة الأبرز لحكومة الوفاق الحالية فإنها لن تستطيع أن تنفذ شيئاً من برنامج عملها ومما هو مطلوب منها من حلول ومعالجات لانتشال البلاد مما هي فيه، وهذا ما يحذر منه الدكتور جبران.

داعياً كافة الأطراف إلى التعاون مع الحكومة والأخذ بيدها إلى ما فيه انقاذ المجتمع من المخاطر التي تتهدده.

مؤكداً على أهمية تجنب المناكفات ووضع العراقيل والصعوبات أمام هذه الحكومة التي يجب أن تكون مهمة القضاء على الفساد واجتثاثه من أهم أولوياتها باعتباره العدو الأول لليمن وللاقتصاد اليمني.

إزالة المخلفات

■ وأوضح الدكتور جبران أنه وفي حال تهيأت الظروف الملائمة لحكومة الوفاق فإن من أولوياتها أيضاً إزالة المخالفات من الشوارع، وتوفير المشتقات النفطية والغاز، وإعادة الخدمات للمواطنين وفي مقدمتها الكهرباء وفي حال حققت ذلك تكون قد أنجزت أشياء مهمة – بحسب جبران.

وانتقد الدكتور محمد جبران – تصريحات الحكومة وجعل الاعتماد على الخارج ومساعداته على رأس سلم أنشطتها، كون الاعتماد على الخارج لا يقود دائماً الحكومات إلى النجاح، بل إلى العكس، ذلك لأن الخارج له شروطه، وله مطالبه، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يظل الخارج هو من يمدنا بإمكانياتنا واحتياجاتنا إلى ما لا نهاية.

إنقاذ اليمن

■ وبحسب الدكتور محمد جبران فإنه لا توجد حتى الآن خطة محددة لدى الحكومة حتى يستطيع تحليلها ومناقشتها، لكنه يحذر من إعاقة أعمالها وأنشطتها من قبل الوكلاء أو المحافظين أو مدراء العموم الذين ستتوجه إليهم تعليماتها وتوجيهاتها المختلفة، لأن ذلك – إن حصل – فستمنى الحكومة بالفشل وسيترتب على ذلك الكثير من الكوارث والآثار السلبية التي ستطال أضرارها كل فئات المجتمع.

داعياً كل الأطراف إلى العمل بروح الفريق الواحد لانقاذ اليمن والكف عن أساليب التربص ووضع العراقيل والمعوقات أمام الحكومة.

مكافحة الفساد

وقال جبران: إذا استطاعت الحكومة أن تحد ٦٠٪ إلى ٥٠٪ من الفساد المستشري حتى اللحظة فهذا كفيل بأن يوفر على الخزينة العامة للدولة ما لا يقل عن (٥٠ – ١٠٠) مليار ريال من الموارد الموجودة.

لافتاً إلى أن الفساد الناجم عن نفط الكفة الذي تهدره بحدود (١٥٠) شركة أو مسؤول بحيث يأخذون بحدود مليار و٢٠٠ مليون دولار وزيادة عن الخدمات التي يقدمونها.

وأضاف: أما إذا ظل الفاسدون في مواقعهم ويتمتعون بالحماية فإنه لا يمكن أن يكون هناك أي آثار إيجابية يمكن أن نلمسها على صعيد الاستقرار الاقتصادي.

أما إذا أوقفت الحكومة هذه الشركات التي لا حاجة لخدماتها فالدولة تستطيع أن تقدم هذه الخدمات أو تقدم خدمات بأسعار السوق وليس بالأسعار التي تريدها الشركات التي تقدم ذلك بأسعار خيالية فقارورة الماء يقدمونها بـ ٢٠٠إلى ٣٠٠ ريال وتكلفتها الحقيقية بحدود ٣٠ ريالاً وهذه الخدمات الأساسية في حال قامت الدولة بتوفيرها بدلا عن تلك الشركات ستوفر بحدود ٢٠٠ مليار ريال.

وشدد الدكتور محمد جبران على ضرورة إيقاف عناصر الفساد ومحاكمتهم في أي مكان كانوا ما لم فإن العناصر الفاسدة ستزداد وستقوى نفوذها.

تفاؤل حذر

وفي تعليقه على انتعاش الريال أمام الدولار والتفاؤل الحذر بهذا الانكماش للدولار أرجع الدكتور محمد جبران المضاربين الذين قال أنهم نفذوا تلك العملية بخبث بهدف سحب ما كنزه المساكين تحسبا للظروف الصعبة أثناء الأزمة.

ويدلل جبران على ما ذهب إليه من أن انخفاض الدولار كان عملية تكتيكية من قبل المضاربين بالعملة وانخفاض سعر الذهب بالتزامن مع الانخفاض المفاجئ للدولار الذي ما لبث أن عاد للارتفاع.

ويؤكد جبران أن الدولار سيعود إلى موقعه الطبيعي بعد أن يلتهم المضاربون بالعملة وتجار الذهب تحويشة العمر لدى المساكين!

لأن ذلك الانخفاض المفاجئ للدولار لا تدعمه أي معطيات اقتصادية على أرض الواقع فلا استقرار مشهود ولا موارد جديدة أو عائدات ملموسة جراء الصادرات، كما لا يوجد أيضاً تدفق نقدي إلى الداخل اليمني جراء الاستثمارات أو تحويلات المغتربين وليس هناك تحسن في ميزان المدفوعات وعليه فإن كل عوامل الاستقرار للعملة غير متوفرة، وهو ما يؤكد أن انخفاض الدولار لم يستند إلى أي مؤشرات اقتصادية صحيحة يمكن الوثوق بها وإرجاع سبب انخفاضه إليها وبالتالي فإن ذلك الانخفاض الآني لا يعدو عن كونه عملية ذكية من المضاربين لسلب ما كنزه محدودو الدخل وأمثالهم.

تلبية تطلعات الناس

من جهته يرى الدكتور محمد الحاوري أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء بأنه لا بد أن تتجه الجهود نحو استئناف التثبيت الاقتصادي للحد من تدهور المؤشرات الاقتصادية المختلفة. وأشار إلى أن العمل في الأجندة الاقتصادية الجديدة يجب أن يختلف عن العمل التقليدي بل بطرق جديدة.

وأضاف نتطلع أن يكون لدينا نمو اقتصادي يلبي تطلعات الناس ويحقق نمواً كبيراً وعالياً ينقل المجتمع إلى مسار النمو السريع وتنتشر ثمار التنمية ويكون نمواً حديثاً للفقراء على نحو تحقيق درجة من العدالة في توزيع الدخل للأسرة.

ولفت إلى أن أكبر مشكلة تواجه التنمية ليست ندرة الموارد ومحدوديتها ولكن في ذلك الخراب والفساد الذي عجزت السياسات الاقتصادية والجهود في الفترة الحالية أن تتعامل معه وتحد من آفاته.

الأمن والاستقرار

فيما يرى الخبير الاقتصادي علي الوافي أنه في حالة توفر الدعم الخارجي فإن الوضع الاقتصادي يحتاج إلى أشهر على أساس أن هناك دعماً خارجياً قوياً.

وأضاف إذا ما وجدوا هذا الدعم على أساس استقرار الأوضاع وفي ظل عدم الاستقرار وبقاء المشاكل والتبعات وفي ظل تباطؤ الدعم الخارجي وبدون أن يكون دوراً مساعداً للخروج من هذا المأزق الذي نعيشه فإنهم بذلك سيكونون سبباً في انهيار الأوضاع.

الأساليب الروتينية

ويؤكد الدكتور طه الفسيل أن تعافي الاقتصاد يعتمد على مدى قدرة الحكومة كحكومة كفاءات، والجانب الثاني مدى الأمن والاستقرار وهذه قضية هامة جدا ثم مدى سرعة المانحين وحجم الاستجابة. وقال: يجب أن يكون الدعم كبيراً ويتجاوز الأساليب الروتينية لأن للأسف الشديد الكثير من المانحين في كثير من الأحيان لهم مطالب تفوق إمكانية استفادة اليمن من هذه المنح، مشيراً إلى أن الوقت الآن ليس وقت مطالب وإنما لمواجهة المشاكل الاقتصادية، فإذا كان هناك دعم كبير فأعتقد أنه في أقل من سنة يمكن أن يتنفس النشاط الاقتصادي.

د . الحاوري :

الفساد أكبر مشكلة تواجه التنمية في بلادنا وليس ندرة الموارد ومحدوديتها

د . الفسيل :

استتباب الأمن والاستقرار الخطوة الأولى لتعافي الاقتصاد اليمني

د . جبران :

إعادة الخدمات الأساسية للمواطنين أولوية أمام الحكومة